

قانون رقم «1» لسنة 1990م
بشأن إصدار وثيقة الشرعية الثورية

مؤتمر الشعب العام

تنفيذاً لقرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادي الثاني لسنة 1399 و.ر الموافق 1990م المصاغة في مؤتمر الشعب العام في دور انعقاده السادس عشر المنعقد من الفترة 5 من شعبان إلى 12 من شعبان 1399 و.ر الموافق من 2 من شهر الربيع 1990م إلى 9 من شهر الربيع 1990م.
وبعد الإطلاع على وثيقة الإعلان عن قيام سلطة الشعب.
وعلى وثيقة الشرعية الثورية.

صيغ القانون الآتي:

المادة الأولى:

تعلن جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية في الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى عن إصدار وثيقة الشرعية الثورية المرفقة بهذا القانون.

المادة الثانية

تكون القرارات والإجراءات والتدابير والتوجيهات التي تصدر بموجب أحكام وثيقة الشرعية الثورية ملزمة ولها قوة القانون.
يعمل بهذا القانون من تاريخ صدوره وينشر في الجريدة الرسمية وفي وسائل الإعلان المختلفة.

مؤتمر الشعب العام

صدر في 12 شعبان 1399 و.ر
الموافق 9 الربيع 1990م

إعلان عن وثيقة الشرعية الثورية

إن الشعب العربي الليبي المجتمع في الملتقى العام للمؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية والاتحادات والنقابات والروابط المهنية - مؤتمر الشعب العام - في دور انعقاده العادي السادس عشر من 5 إلى 12 شعبان 1399 و.ر الموافق من 2 إلى 9 الربيع 1990 م.

وهو يستذكر بفيض من الوفاء تطور الحدث التاريخي العظيم على أرضه منذ كان حلماً في وجدان الثائر معمر القذافي، وكفاحاً ثورياً سرياً وعلنياً في صفوف الجماهير الشعبية وفي القوات المسلحة «رغم الإرهاب وضغوط الاحتلال الأجنبي وحتى إشراقة فجر الفتح العظيم حيث امتلك الشعب بالثورة إرادته وانتزع حريته مستلهماً المعارك والتحديات المريرة التي خاضها بقيادة الثائر معمر القذافي من أجل تحقيق أهداف الحرية والاشتراكية والوحدة منذ البيان الأول للثورة صبيحة الفتح العظيم وصولاً إلى تفجير الثورة الشعبية بخطاب زوارة التاريخي، معززاً حريته وانجازاته الثورية بإعلانه عن قيام سلطة الشعب في القاهرة بسببها في الثاني من شهر الربيع «مارس» 1977 م ومكلاً انتصاراته التاريخية بإصدار الوثيقة الخضراء الكبرى لحقوق الإنسان في عصر الجماهير ليبنى بفعل الثورة المجتمع الحر السعيد الذي تمتلك فيه الجماهير السلطة والثروة والسلاح.

وانطلاقاً من أن الشرعية الثورية أساسها المسؤولية التاريخية للأخ/ قائد الثورة العقيد معمر القذافي في قيادة التحولات الثورية في الجماهيرية العظمى وترسيخ سلطة الشعب وتأكيد سيادة جماهير المؤتمرات الشعبية على أرضها والإشراف على تطبيق ما أبدعه من حلول نظرية علمية وعملية في الكتاب الأخضر.

لذلك فإن الشعب العربي الليبي يعلن:

أولاً: إن الشرعية الثورية التي يجسدها الأخ/ قائد الثورة هي صانعة سلطة الشعب وإن شرعية المؤتمرات الشعبية، وأدواتها التنفيذية (اللجان الشعبية) من شرعية الثورة ذاتها، وبذلك فإن التوجيهات التي تصدر من قائد ثورة الفتح العظيم الأخ/ العقيد معمر القذافي تكون ملزمة وواجبة التنفيذ.

ثانياً: إن الشرعية الثورية التي يجسدها الأخ/ قائد الثورة تستند على قانون الثورة الطبيعي وهي بذلك حق مكتسب له دون غيره لكونه عقل الثورة ورمزها وهي غير قابلة للنقض أو السحب.

ثالثاً: إن الفصل بين السلطة والثورة رغم أنه يعطي الحق للجماهير كي تمارس السلطة من خلال المؤتمرات واللجان الشعبية فإنه يعطي الحق للقائد أن يقود الثورة بالجماهير أو يكلف من يريده لتحقيق ذلك.

رابعاً: إن الشرعية الثورية المتجسدة في الأخ/ القائد لا تقتصر على الجماهير الشعبية في ليبيا وحدها بل تتجاوزها للمتعطشين للحرية والثورة والانعتاق في أي مكان في العالم، وعليه فإن جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية تؤكد على هذا الدور الثوري الإنساني للأخ/ القائد ويثلج صدورها أن يتبنى إمام الثورة الأول قضاياها في المحافل الدولية.

خامساً: إن جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية تؤكد على أن الديمقراطية هي الحكم الشعبي وليست التعبير الشعبي، وإن سلطة الشعب خيار ثوري جماهيري لا تراجع عنه.

سادساً: إن جماهير المؤتمرات الشعبية الأساسية إذ تؤكد على هذا فإنها لتعلم علم اليقين أن الشرعية الثورية ليست هبة منها ولكنها اعترافاً بفضائل ثائر أممي امتدت مآثره قومياً وعالمياً، سيتوقف التاريخ طويلاً أمام فكره وأفعاله كصانع لعصر جديد تنهار فيه النظم الفاسدة ويزول فيه العسف والاستغلال.

أصدر مؤتمر الشعب العام قانوناً بها.